مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص529– ص550 يونيو 2012
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية - القاهرة: رؤية تحليلية

د. إبراهيم محمود حبيب
دكتوراة في الدراسات الاستراتيجية
أكاديمية الإدارة والسياسة
للدراسات العليا - غزة – فلسطين

ملخص: تناولت الدراسة آفاق نجاح اتفاق المصالحة الفلسطينية، الموقع في القاهرة بتاريخ 2011/5/4م، في ظل حالة التوجس التي تنتاب الشارع الفلسطيني، بعد حالات الفشل التي صاحبت الاتفاقات السابقة؛ لذلك تُثار تساؤلات عديدة حول مقومات نجاح اتفاق المصالحة الجديد. جاءت الدراسة، لتجيب عن أهم هذه التساؤلات، التي تم حصرها في خمسة أسئلة؛ حيث ناقشت إجابة السؤال الأول، العوامل الموضوعية التي أدت إلى توقيع اتفاق المصالحة، التي تمثلت في ثلاثة عوامل رئيسية، هي: التغيير السياسي في مصر، عقب نجاح ثورة 25 يناير، وانسداد الأفق السياسي لعملية السلام مع "إسرائيل"، والضغط الشعبي على الطرفين، في حين فسرت إجابة السؤال الثاني، دوافع إقدام حركتي فتح وحماس، على إبرام اتفاق المصالحة في هذه اللحظة التاريخية، بينما شرحت إجابة السؤال الثالث، تفاصيل الاتفاق، وبرؤية استشرافية، وقدمت إجابة السؤال الرابع تصنيفاً وتوضيحاً، للعراقيل التي تواجه تطبيق اتفاق المصالحة على الأرض، التي تمثلت بالعراقيل "الإسرائيلية"، والداخلية، والدولية. وجاءت إجابة السؤال الأخير، لتقدم ضمانات نجاح المصالحة، لكل الأطراف التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها؛ أن نجاح المصالحة ممكن ما دامت النوايا صادقة. وتوصي الدراسة بضرورة تضافر الجهود من جميع القوى الإيجابية في القضية الفلسطينية لمساعدة الطرفين على تجاوز العراقيل.

الكلمات المفتاحية: المصالحة، حماس، فتح، "إسرائيل"، مصر، دوافع، عراقيل، الأمن.

The future of the Palestinian reconciliation agreement– Cairo: Analytical Perspective

Abstract: The study examines the prospects for the success of the Palestinian reconciliation agreement signed in Cairo on 5/4/2011, under the state of apprehension that prevailed in the Palestinian street after the failure to reach an agreement. Therefore many questions are raised about the viability of the reconciliation agreement. The study answers the most important five questions. The answer to the first question discusses the objective factors that led to the signing of the reconciliation agreement, which were represented in the three main factors, namely: political change in Egypt after the success of the revolution on 25th January, the stalemate of the process Peace with "Israel", and the popular pressure on the Palestinian political parties. The answer to the second question looks behinds the motives of Fatah and Hamas to conclude the reconciliation agreement as a historic moment. Meanwhile the answer to the third question explains the details of the agreement. The answer to question four provides an outlook and an explanation of the obstacles

facing the implementation of the reconciliation agreement on the ground, which are Israeli, internal and international obstacles. The answer to question five presents guarantees to the success of reconciliation for all Palestinian parties. The study concludes a set of results, one of which is the success of the reconciliation depends on sincerity and integrity by both parties. The study suggests that there is a need for concerted efforts from all positive factors in the Palestinian issue to assist the parties in overcoming obstacles.

Key Words: reconciliation, Hamas, Fatah, "Israel", Egypt, motivations, obstacles, security.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في قدرته على الإجابة علن التساؤلات التي تُثار، حول إمكانيات تطبيق المصالحة على الأرض هذه المرة، وأن حالة التوجس التي يعيشها الشارع الفلسطيني طبيعية، وقد رصد هذا الباحث الأسئلة الكبيرة التي تجول في خلد كل مواطن، وحاول الإجابة عنهما.

أهداف البحث:

1. التعرف إلى أسباب ودوافع حركتي فتح وحماس للذهاب إلى المصالحة.
2. الاطلاع على طبيعة الاتفاق الموقع في 2011/5/4م بالقاهرة.
3. استشراف مستقبل المصالحة في ظل عملية تطبيق معقدة.
4. تحديد أهم الضمانات التي قد تكون سبباً في نجاح المصالحة.

فرضيات البحث:

يتبنى البحث ثلاث فرضيات أساسية، هي:

1. يوجد مصلحة حقيقية لحركتي فتح وحماس في هذه المرحلة لتوقيع اتفاق المصالحة.
2. يفترض البحث وجود فارق واضح بين النظرية والتطبيق في ملف المصالحة، ولكن هذا الفارق لن يكون سبباً في فشل الاتفاق.
3. "إسرائيل" هي المتضرر الأول من المصالحة الفلسطينية وستسعى جاهدةً لإفشالها.

الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت المصالحة الفلسطينية بالبحث والتحليل، من أهمها:

1. المدهون؛ محمد (2010/11/10): **رياح المصالحة**، الجزيرة نت.

ناقشت الدراسة الموقف المصري الجديد، مؤكدة على تمسك حماس بالمصالحة، وأن المستفيد من حالة الانقسام هو الاحتلال "الإسرائيلي"، داعية حركة فتح للذهاب بنوايا صادقة نحو

المصالحة، وعدم الارتهان للإملاءات الخارجية، وأنه لا خيار أمام حركتي حماس وفتح إلا الاتفاق أو بقاء الحال على ما هي عليه.

2. النعامي؛ صالح (2011/5/4): "**إسرائيل" وإفشال المصالحة الفلسطينية**، الجزيرة نت.

استعرضت الدراسة المكاسب "الإسرائيلية" من حالة الانقسام الفلسطيني، وخلصت إلى أن "إسرائيل" كانت أكبر المستفيدين من حالة الانقسام، وأنها لن تدخر جهداً لإفشال اتفاق المصالحة. من خلال استخدامها لأساليب مباشرة وغير مباشرة.

3. مناع؛ معين (2011/4/26): **التقدير الاستراتيجي** (29): **المصالحة بين فتح وحماس.. التطورات والاحتمالات**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت.

ناقشت الدراسة احتمالات المصالحة الفلسطينية في ضوء القضايا الخلافية، وعوامل الفشل التي تحملها، مؤكدة على أهمية التغيرات السياسية في الوطن العربي، وتأثيرها على القضية الفلسطينية، مستعرضة لتطور موقفي حركتي فتح وحماس، والرد "الإسرائيلي" عليها.

4. قاسم؛ عبد الستار (2011/4/28): **الفلسطينيون بين المصالحة ونفض البيت**، الجزيرة نت.

ناقشت الدراسة أهمية المصالحة للقضية الفلسطينية، وتوقفت عند أهمية إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، مستعرضة المشكلة التي ستواجه عملية الإصلاح، المتمثلة بالعقلية القيادية، الاستبدادية، المشابهة تماماً للعقلية القيادية العربية، مقدمة نظرة تشاؤمية للمصالحة.

مقدمة:

لم تكن مساعي المصالحة وليدة اللحظة، وإنما كانت نتاج جولات كثيرة من المفاوضات، استمرت أكثر من عامين وفي أكثر من عاصمة عربية.

ولكن المواطن الفلسطيني يطرح مجموعة من الأسئلة حول المصالحة، تتعلق بما قد يحدث في مرحلة التطبيق؛ فالمصالحة ليست ورقة يُوقع عليها وانتهى الأمر، بل القضية تتعلق بالكثير من الإشكاليات التي تعترض عملية التطبيق، خصوصاً في ظل فشل اتفاقيات سابقة عند التطبيق.

لذلك يطرح الشارع الفلسطيني مجموعة من الأسئلة حول المصالحة، لاستيضاح صورتها الحقيقية، وما مدى اختلافها عن المرات السابقة، وتتلخص هذه الأسئلة فيما يلي:

- ما العوامل التي ستؤدي إلى نجاح المصالحة هذه المرة في ظل فشل محاولات سابقة؟
- ما دوافع طرفي النزاع للذهاب في هذه اللحظة للمصالحة؟
- ما طبيعة وتفاصيل اتفاق المصالحة؟
- ما العراقيل التي قد تعترض المصالحة عند التنفيذ؟
- ما ضمانات تنفيذ اتفاق المصالحة؟

السؤال الأول: ما العوامل التي ستؤدي إلى نجاح المصالحة هذه المرة في ظل فشل محاولات سابقة؟

يبدو أن نجاح حركتي حماس وفتح في التوقيع على ورقة المصالحة المصرية في القاهرة جاء نتيجة لتغير عدة عوامل خارجية، وداخلية كانت سبباً في عرقلة مساعي المصالحة في المرات السابقة، التي كان لها تأثير مباشر على المشهد السياسي الفلسطيني. وتتمثل هذه العوامل فيما يلي: (الجزيرة، 2011/5/4)

أولاً: انسداد الأفق السياسي لعملية السلام.

منذ نجاح حركة حماس في الانتخابات عام 2006م، وتشكيلها للحكومة العاشرة، الولايات المتحدة و"إسرائيل" تسعيان جاهدتين، لإخراج حماس من المشهد السياسي الفلسطيني، وقد تم إغواء أطراف من السلطة وحركة فتح لاستخدامها كأداة للتنفيذ، وكانت أهم المبررات التي قدمت لهم، بأن حماس حركة إرهابية، ستعطل مساعيكم نحو السلام، وإنجاز مشروع الدولة الفلسطينية، وبالتالي لا يمكن أن تكون شريكاً في أي عملية سياسية. (مشعل، 2011/3/24)

انجرت تلك الأطراف إلى هذا المخطط، وصادرت معها قرار السلطة وحركة فتح، وساومت على الوحدة الوطنية مع حماس في سبيل إرضاء "إسرائيل" والولايات المتحدة، طامعة في تحقيق إنجاز يحفظ ماء الوجه ويمكن تسويقه، ولكنها اكتشفت أن "إسرائيل" ليست معنية بالسلام، بل على العكس، فقد استفردت بالمفاوض الفلسطيني، وأخذت تشكك في شرعيته لدرجة أفقدته القدرة عن الترويج لمفاوضاته العبثية، وفي الوقت نفسه سارعت في تنفيذ إجراءاتها على الأرض؛ فضاعفت حجم الاستيطان في الضفة الغربية، وسارت بخطى متسارعة نحو تهويد القدس وطرد سكانها الفلسطينيين.

وفي ظل الاستحقاقات الفلسطينية القادمة والتعنت "الإسرائيلي" تجاه عملية السلام، كان واضحاً أن السلطة ذاهبة إلى طريق مسدود، خصوصاً بعد انهيار النظام المصري، الذي كان يشكل الدعامة الأساسية لموقف منظمة التحرير وحركة فتح، وكان داعماً للمواقف والتوجهات الأمريكية و"الإسرائيلية" أيضاً. (الجزيرة، 2010/10/22)

فما كان لها إلا أن تعود إلى مربعها الأول، المربع الفلسطيني، فذهبت إلى المصالحة، فوجدت الكل الفلسطيني في انتظارها مؤيداً ومباركاً العودة إلى الطريق الصحيح للتحرير والعودة، ومحذراً من النكوص مرة أخرى. (الأشعل، 2011/5/4)

ثانياً: الضغط الشعبي على حركتي فتح وحماس للذهاب إلى المصالحة.

إن تأثير الثورات الشعبية العربية، انعكس على المشهد السياسي الفلسطيني، حيث خرج الشعب الفلسطيني في مظاهرات حاشدة يوم 2011/3/15م، وبنحوٍ خاص في الضفة الغربية، التي اتخذت طابعاً وطنياً، رافعةً شعارين محددين: **الشعب يريد إنهاء الانقسام، الشعب يريد إنهاء الاحتلال**؛ فالشعب الفلسطيني يطالب بحقوقه كباقي شعوب العالم، وقد أثبت للعالم، بأنه لن ينسى حقه بالتقادم، وقد اتضحت للعالم بأسره عدالة قضيته وشرعية مطالبه، وأنه لن يسمح لحركتي فتح وحماس، بالاستمرار في تغليب مصالحهما الفصائلية على حساب المصالح الوطنية، وأنه لن يصبر على ذلك طويلاً. (بشارة، 2011/5/9)

فكان التقاط الإشارة سريعاً من قبل طرفي الصراع؛ حيث تقدم رئيس الوزراء في غزة إسماعيل هنية بمبادرة لإنهاء الانقسام، وعرض على الرئيس عباس المصالحة والقدوم إلى غزة، فكانت الاستجابة سريعة أيضاً من الرئيس عباس، الأمر الذي مهد الأجواء إلى توقيع الورقة المصرية، على أمل إنهاء حالة الانقسام.

ثالثاً: تأثير الثورة المصرية على القضية الفلسطينية.

من الواضح أن الدور المصري قبل الثورة المصرية يختلف، عن الدور المصري بعدها، فلم يكن النظام السابق حيادياً في مساعيه للإصلاح بين الطرفين، بل كان أداة ضغط على حركة حماس لإجبارها على التوقيع على ورقة لم يتم التوافق عليها؛ لذلك كان طبيعياً أن تفشل مساعي النظام السابق برغم كل أساليب الضغط التي استخدمها ضد حركة حماس. (قاسم، 2011/4/28)

إن تغير النظام المصري له تأثير مباشر على القضية الفلسطينية، ليس فقط في ملف المصالحة، بل على جميع المستويات الأمر الذي سهل عملية التوقيع على الورقة المصرية. (مناع، 2011/4/26)

ويمكن رصد ملامح تأثير الثورة المصرية على القضية الفلسطينية في ثلاثة محاور أساسية، هي:

1. **المحور السياسي.**

- إن توجهات القيادة المصرية توحي بعودة مصر التدريجية لممارسة دورها القيادي، الذي تخلت عنه عقب توقيع اتفاقية السلام مع "إسرائيل"، مما يعني إنها لن تمارس الأدوار التي كانت تخدم السياسة "الإسرائيلية" كما كان يفعل النظام السابق، وهذا بحد ذاته يعد خسارة "لإسرائيل".
- عودة الدور المصري لدعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

- تحقيق المصالحة الفلسطينية، وهذا ما استطاعت إنجازه في أيام قليلة.

2. **المحور العسكري.**

- إن التغير النسبي في نظرة النظام المصري للمقاومة الفلسطينية، يوحي بتطور المواقف الرسمية لمصر خلال المرحلة القادمة، وهذا ما اتضح في مواقف القيادة المصرية الجديدة، التي كان من أهمها: موقف رئيس المجلس العسكري، المشير محمد حسين طنطاوي، الذي قال، بأن قطاع غزة يشكل عمقاً استراتيجياً لمصر، الأمر الذي اعتبرته "إسرائيل" تحولاً خطيراً في المواقف المصرية. (صحيفة الشعب، 2011/4/30)
- لم يعُد سهلاً أن تقدم "إسرائيل" على شن عدوان واسع على قطاع غزة على غرار عدوان 2008- 2009م، بسبب مواقف القيادة المصرية الجديدة، التي تحمل معنى الإنذار والتهديد "لإسرائيل"، التي كان أهمها؛ موقف وزير الخارجية السابق، نبيل العربي، الذي حذر "إسرائيل" من عواقب أي عدوان على غزة. (الجزيرة، 2011/4/3)
- لم يعُد سهلاً أن تقدم "إسرائيل" على إعادة احتلال محور صلاح الدين (فلدلفي) الفاصل بين مصر وقطاع غزة؛ لأن تغير الواقع الجيوبوليتكي على طرفي الحدود في قطاع غزة، أصبح صعباً على "إسرائيل"، أضف إلى ذلك أن مجرد التفكير في إعادة احتلال هذا المحور يشكل كابوساً للقيادة "الإسرائيلية"، وهذا ما اتضح من خلال الوثائق السرية التي نشرتها قناة الجزيرة القطرية في شهر يناير 2011م؛ ففي إحدى جلسات المفاوضات بين رئيسة وزراء "إسرائيل" السابقة، تسيبي ليفني والمفاوض الفلسطيني أحمد قريع، طالب الأخير "إسرائيل" بإعادة احتلال محور فلدلفيا، للضغط على حماس، وإحكام الحصار عليها، فردت عليه ليفني قائلة: أنتم العرب عندما تنزعجون من شخص تقولون له اذهب إلى الجحيم، أما نحن في "إسرائيل"، عندما ننزعج من شخص؛ نقول له: اذهب إلى غزة. (الجزيرة، 2011/1)

3. **المحور الاقتصادي.**

- رفع الحصار عن قطاع غزة.
- تسهيل حركة المسافرين في معبر رفح ومطار القاهرة، حيث صرح وزير الخارجية المصري السابق نبيل العربي؛ بأن ما كان يجري في معبر رفح من إغلاق متعمد، كان أمراً مشيناً لمصر، يجب إنهاؤه. (صحيفة القناة، 2011/4/30)

من المتوقع أن يتطور الموقف المصري خلال الأشهر القادمة، ويتم فتح خط تجاري لنقل البضائع في معبر رفح، حيث طرحت مبادرات لتحويل جزء من معبر رفح إلى معبر تجاري،

كما طرحت أفكار بين عدد من المسئولين الفلسطينيين والمصريين لإنشاء منطقة تجارة حرة، وأخرى صناعية في سيناء، تكون ظهيراً اقتصادياً لقطاع غزة.

السؤال الثاني: ما دوافع طرفي النزاع للذهاب في هذه اللحظة للمصالحة؟

برغم نضوج العوامل الخارجية المساعدة في إتمام المصالحة؛ إلا أنه كان من الواضح أن لكل طرف من الأطراف دوافعه الخاصة للذهاب إلى المصالحة في هذه المرة، **التي يمكن إجمالها على النحو التالي:**

أولاً: دوافع حركة حماس للذهاب إلى المصالحة.

بحسب رأي الكثير من الخبراء في الشأن الفلسطيني؛ فقد كان توجه حماس نحو المصالحة إيجابياً، وفيه تغليب واضح للمصلحة الفلسطينية، فكل المؤشرات كانت تُشير إلى أن موقف حماس أصبح أفضل بعد سقوط النظام المصري، الوسيط غير النزيه في المصالحة الفلسطينية، وبالتالي: فإن ذهابها إلى المصالحة مع حركة فتح، يجب أن يكون وفق شروط جديدة لصالحها.

لذلك لم يكن متوقعاً استجابة حماس السريعة للمصالحة، وهذا ما أكده تقرير جهاز الأمن الداخلي "الإسرائيلي" (الشاباك).

إن استجابة حماس السريعة للذهاب إلى المصالحة، أعطت مؤشراً واضحاً على صدق نواياها، وتوجهاتها الوطنية، وما يؤكد ذلك تصريحات رئيس المكتب السياسي لحماس؛ خالد مشعل، ورئيس الحكومة في غزة؛ إسماعيل هنية: بأن حماس مستعدة لدفع أي ثمن في سبيل تحقيق المصالحة.

وهذا لا يعني بالمطلق أن كل قيادة حماس وعناصرها مع توجهات المصالحة، ولكن ما يميز حماس، هو قدرتها على احترام قرارها، وإلزام عناصرها بتنفيذه، أياً كان هذا القرار، وهذا ما أثبتته التجارب السابقة للعمل الوطني المشترك. (يرجى النظر إلى المراجع التالية: (بشارة، 2011/5/9، - شفيق،2010/1/20- الأشعل،2011/5/4 - منصاع،2011/4/26 - المدهون،2010/11/10 - بسيسو،2010/10/26)

وبرغم كل ما سبق ذكره، إلا أن مصلحة حماس الخاصة كانت تقتضي الذهاب إلى المصالحة، التي شكلت في مجملها دوافع الحركة، التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

1. الحرص على إعادة اللحمة للمجتمع الفلسطيني بعد الشرخ الرأسي الذي أصابه.
2. فك الحصار عن قطاع غزة المفروض منذ ما يقرب من خمس سنوات.

3. رفع المعاناة عن عناصرها في الضفة الغربية، الـذين يتعرضـون لأبـشع أنـواع القمـع، والاعتقال، والتعذيب، وحتى القتل.
4. إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية.
5. توجيه الجهود للدفاع عن مدينة القدس في ظل حالة التهويد المهولة التي تتعرض لها المدينة وسكانها.
6. منح الفرصة للدور المصري الجديد والمتنامي في المصالحة.
7. الحرص على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية.
8. توحيد جبهة المواجهة مع عدو واحد هو "إسرائيل".
9. توجيه العمل الوطني للعمل على إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.
10. استعادة الشرعية الدستورية من خلال الانتخابات.
11. الاستجابة للضغط الشعبي.
12. في ظل الأجواء السياسية المشحونة في الضفة الغربية التي تشي بإمكانية اندلاع انتفاضة ثالثة لمواجهة إجراءات الاحتلال في الضفة الغربية والقدس، تسعى حماس لإنجاحها، ولا يمكن أن تنجح هذه الانتفاضة بدون التقاء الأطراف على أهداف مشتركة.

ثانياً: دوافع حركة فتح للذهاب إلى المصالح.

يبدو أن ذهاب حركة فتح إلى المصالحة لم يكن خياراً بقدر ما كان تعاطياً مع المتغيرات السياسية التي فرضت نفسها، وخصوصاً بعد سقوط النظام المصري، الذي كـان يـشكل سـنداً لمنظمة التحرير وفتح، أضف إلى ذلك انسداد الأفق السياسي، وتنكر "إسرائيل" لكـل التزاماتهـا، ويرى العديد من الخبراء: أن حركة فتح جاءت إلى المصالحة مرغمة. يرجى النظر إلى المراجع التاليـة: (بـشارة، 2011/5/9، - شـفيق،2010/1/20 - قاسـم،2011/4/28 - النعـامي، 2011/5/4 - المدهون،2010/11/10)

وبرغم كل ما ذكر، إلا أنه ما من شك بأن ذهاب حركة فتح إلى المصالحة كان وراءه دوافع فصائلية ووطنية كثيرة، يمكن إجمال أهمها على النحو التالي:

1. الثورات العربية وأثرها في تآكل شعبية حركة فتح.
2. كشف الوثائق السرية في قناة الجزيرة التي فضحت المفاوض الفلسطيني.
3. تآكل شرعية السلطة ومنظمة التحرير والرئيس عباس.
4. بحث الرئيس عباس عن نهاية مشرفة في ظل نيته ترك العمل السياسي.
5. الصراعات الداخلية في حركة فتح.

6. الوضع القلق في الضفة الغربية وخطورة انفجار الوضع الأمني ضد السلطة.
7. انهيار النظام المصري، الذي كان يشكل السند الأهم لمواقف وتوجهات منظمة التحرير، وحركة فتح.
8. مواجهة استحقاق إعلان الدولة الفلسطينية في سبتمبر بوحدة فلسطينية في ظل رفض "إسرائيلي" وأمريكي واضح.
9. الإجراءات "الإسرائيلية" في تعميق الاستيطان وتهويد القدس.

السؤال الثالث: ما طبيعة وتفاصيل اتفاق المصالحة؟

بحسب ما أعلنه الطرفان على لسان أكثر من مسئول؛ فإن اتفاق المصالحة تضمن خمسة ملفات رئيسية سنأتي على شرحها لاحقاً.

ولتهيئة الأجواء السياسية لإنجاح المصالحة، فقد أعلن القيادي في حركة فتح؛ عزام الأحمد ونائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس؛ موسى أبو مرزوق، في المؤتمر الصحفي المشترك، **عن نية الطرفين تنفيذ أربع خطوات تمهيدية لإنجاح المصالحة، هي**: (أبو مرزوق والأحمد، 2011/4/27)

1. وقف الحملات التحريضية والإعلامية.
2. إعادة فتح كل المؤسسات للطرفين في الضفة الغربية وقطاع غزة المغلقة، لأسباب سياسية.
3. إعادة تفعيل عمل المجلس التشريعي.
4. إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، من خلال تشكيل لجنة مشتركة برعاية مصرية تتولى النظر في ادعاءات الطرفين حول من هو سياسي، ومن هو جنائي؛ حيث تقرر أن تقدم كل جهة لائحة بأسماء المعتقلين الذين تحتجزهم، مرفقة بالإثباتات القانونية، وفي حال تبين أن المعتقل سياسي وجب إطلاق سراحه، أما إذا كان غير ذلك فسيتم رفع الغطاء التنظيمي عنه، ووقف المطالبة بإطلاق سراحه من الجهة الأخرى. (هنية، 2011/5/5)

أما الملفات الرئيسية الخمس التي تم الاتفاق عليها فهي:

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية.

تم الاتفاق على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وبشكل كامل بعد إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.

ولإدارة الفترة الانتقالية، التي ستستمر لمدة عام، تقرر تشكيل لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية مكونة من أعضاء اللجنة التنفيذية الحاليين، يضاف إليهم أُمناء ثلاثة عشر فصيلاً فلسطينياً، وبعض الشخصيات المستقلة التي سيتفق وفدا حماس وفتح على تسميتها، وتنتهي

أعمال هذه اللجنة فور تشكيل اللجنة التنفيذية الجديدة المنبثقة عن المجلس الوطني المنتخب. (وكالة سما، 2011/5/6)

تتحدد مهام اللجنة المؤقتة بالإشراف على أعمال منظمة التحرير الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية بما في ذلك المفاوضات مع "إسرائيل".

ثانياً: الانتخابات.

بعد خلاف كبير على تفاصيل الانتخابات اتفق الطرفان على إجراء انتخابات تشريعية، ورئاسية، وللمجلس الوطني بشكل متزامن وفق المعايير التالية:

1. تجرى الانتخابات بعد عامٍ من توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة، على أن يتم خلال هذه الفترة تهيئة الأجواء المحلية والإقليمية والدولية لها، مع العلم بأن حركة فتح كانت تطالب بإجرائها بشكل عاجل، وبفترة لا تزيد عن ستة أشهر، في حين كانت تطالب حماس بأن تجري الانتخابات بعد أربعة أعوام؛ لأنها لم تأخذ فرصتها في الحكم بعد الانتخابات السابقة، وحتى يتسنى لها تطبيق برنامجها الانتخابي الذي فازت به.
2. تجرى الانتخابات بنظامي الدوائر والقائمة النسبية، حيث خصص للدوائر 25%، والقائمة النسبية 75%، على أن تكون نسبة الحسم 2% للقائمة النسبية فقط.
3. تشكيل لجنة الانتخابات المركزية بالتوافق بين الطرفين وتسمية أعضائها ومن ثم رفعها للرئيس، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتشغيلها. (وكالة سما، 2011/5/6)
4. تشكيل محكمة الانتخابات من اثني عشر قاضياً مشهوداً لهم بالكفاءة والحيادية، ومتفق عليهم من الطرفين. على أن ترفع الأسماء للرئيس لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتشغيلها، وتتحدد مهام هذه المحكمة في الفصل في الخلافات الانتخابية التي قد تنشأ بين الأطراف المشاركة في الانتخابات. (هنية، 2011/5/5)

ثالثاً: الحكومة.

لإنهاء حالة الانقسام السياسي اتفق الطرفان على تشكيل حكومة كفاءات وطنية وفق المعايير التالية: (أبو ردينة، 2011/4/28)

1. تعرض الحكومة على المجلس التشريعي لنيل الثقة.
2. الحكومة ليس لها برنامج سياسي.
3. يتوافق الطرفان على تسمية المرشح لرئاسة الحكومة من بين الأشخاص المقترحين.
4. يختار الطرفان أعضاء الحكومة بمشاركة قادة الفصائل الأخرى.

5. مدة عمل هذه الحكومة عام واحد، تنتهي بنيل الحكومة الجديدة، الثقة من المجلس التشريعي المنتخب.
6. تتحدد مهام هذه الحكومة في خمسة أمور أساسية:

- التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني.
- رفع الحصار عن غزة، والعمل على إعادة الإعمار.
- الإشراف على الصلح الاجتماعي وتسوية الثارات بمشاركة الفصائل الفلسطينية.
- توحيد مؤسسات السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تسوية أوضاع الجمعيات، والمؤسسات الخيرية، ومعالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام. (وكالة سما، 2011/5/6)

رابعاً: الأمن.

نظراً للتعقيد الذي يشوب الملف الأمني وحالة الخوف التي تعتري الطرفين من تفجر اتفاق المصالحة، إذا ما فشل ترتيب هذا الملف؛ فقد اتفق الطرفان على ما يلي: (مناع، 2011/4/26)

1. تشكيل لجنة أمنية عليا من ضباط مهنيين يُتوافق عليهم، على أن تُرفع أسماء أعضاء اللجنة للرئيس من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية لتشغيلها. تباشر اللجنة أعمالها بإشراف مصري وعربي، وتتحدد مهامها بما يلي: (وكالة سما، 2011/5/6)

- الاتفاق على برنامج سياسي موحد للأجهزة الأمنية الفلسطينية (عقيدة عسكرية).
- تحديد الأجهزة الأمنية المطلوبة، وهيكلياتها، وطبيعة مهامها وحدود صلاحيتها في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تقديم تصور عام لآلية الدمج بين الأجهزة وفقاً لمعيار الكفاءة والمهنية.
- التأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين بالأجهزة الأمنية (استيعاب- إحالة إلى التقاعد- نقل إلى وظيفة مدنية ...الخ)
- استيعاب ثلاثة آلاف عنصر من أجهزة السلطة في رام الله، داخل الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة غزة، وهي: الشرطة، الأمن الوطني، الدفاع المدني، على أن يزداد العدد تدريجياً وفق آليات يُتفق عليها حتى إجراء الانتخابات، على أن يتم ضمان تأمين كافة مستلزمات استيعاب هذه العناصر من خلال دعم مصري وعربي. (وكالة سما، 2011/5/6)

2. تهيئة الأجواء النفسية والاجتماعية للعناصر الأمنية قبل الدخول في إعادة هيكلة ودمج الأجهزة الأمنية من جديد.

3. الإبقاء على الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة كما هي دون تغيير خلال الفترة الانتقالية، على أن تكون عملية الدمج من مهام الحكومة المنتخبة. (هنية، 2011/5/5)

خامساً: الصلح الاجتماعي.

يشكل الصلح الاجتماعي أولوية قصوى للشعب الفلسطيني بعد حالة التشرذم والانقسام الرأسي التي ألمت به على مدار السنوات الأربع الماضية، التي كان لها الأثر البالغ في نفوس المواطنين.

وبحسب ما صرح به رئيس الوزراء في غزة إسماعيل هنية، فإنه سيتم تشكيل لجنة للإصلاح الاجتماعي تضم كافة الفعاليات السياسية والوطنية والشعبية، لتسوية الثارات والخلافات بين العائلات ودفع الديات. (هنية، 2011/5/5)

كما تم الاتفاق على عودة جميع عناصر فتح التي غادرت القطاع بعد أحداث 2007/6/14م، باستثناء الأشخاص المتورطين في جرائم قتل.

وفي تصريح للنائب عن حركة فتح أشرف جمعة لصحيفة الأهرام المصرية قال، إن المصالحة الشعبية تحتاج إلى 300 مليون دولار لإنجاحها، وعلى الدول العربية مساعدتنا في توفيرها. (صحيفة الأهرام، 2011/5)

السؤال الرابع: ما العراقيل التي قد تعترض المصالحة عند التنفيذ؟

لن يكون تطبيق اتفاق المصالحة على الأرض سهلاً، ومن المتوقع أن تواجهه مجموعة كبيرة من العراقيل، التي قد تؤدي إلى تأخير تنفيذ بعض البنود، وقد تفجره وتعيد المجتمع الفلسطيني إلى حالة الانقسام.

من المعروف أنه يوجد أطراف مستفيدة من حالة الانقسام، وقد ساءها كثيراً توقيع اتفاقية المصالحة؛ لذلك لن تدخر هذه الأطراف جهداً في وضع العراقيل أمامها، ويمكن تصنيف هذه العراقيل على النحو التالي:

أولاً: عراقيل داخلية.

لا يخفى على أحد أن هناك أطرافاً فلسطينية لا يروق لها أن ترى المصالحة حقيقة واقعة، لاعتبارات كثيرة، ويمكن التمييز بين خمسة أطراف فلسطينية ستسعى إلى عرقلة المصالحة، هي:

1. شخصيات أمنية وسياسية واقتصادية، مرتبطة بأجندات خارجية، سيتم توجيهها لتعطيل أو حتى إجهاض اتفاق المصالحة.

2. شخصيات من فتح وحماس شاركت في الاشتباكات المسلحة، التي كان من نتيجتها وقوع ضحايا، وتخشى أن تتعرض لعمليات انتقام من قبل مواطنين، أو حتى من عناصر التنظيم الآخر. (TiDA, January 2011)
3. شخصيات أمنية وسياسية من كلا الطرفين استفادت من حالة الانقسام، وحصلت على امتيازات خاصة، وتتوقع أن تفقدها.
4. تنظيمات فلسطينية كانت تعيش على الهامش، ووجدت لنفسها مكاناً في ظل حالة الانقسام، وستتضرر من المصالحة.
5. مواطنون فقدوا أبناءهم خلال أحداث الاقتتال الداخلي وسيسعون إلى أخذ ثاراتهم.

لذلك من المتوقع أن نشهد وضع عراقيل كثيرة من هذه الأطراف، يمكن إجمالها على النحو التالي:

- وضع العراقيل المالية أمام الحكومة القادمة، كما فعل سلام فياض رئيس حكومة رام الله بقوله، بأن حكومته مدينة بحوالي ملياري دولار أمريكي، وعلى الحكومة القادمة سداد تلك الديون. (شبكة فلسطين للحوار، 2011/5)
- إحداث حالة من البلبلة والإشاعات التي تزعزع ثقة المواطنين بالمصالحة وأطرافها.
- تنفيذ بعض عمليات الاغتيال لعناصر من الطرفين قد تؤدي إلى تفجير الموقف.
- إقدام بعض المواطنين على ارتكاب جرائم بدعوى الأخذ بالثأر، من بعض عناصر أحد الأطراف، مدفوعين ذاتياً أو بتوجيهات من عناصر توتيرية.

ثانياً: عراقيل "إسرائيلية".

بدا واضحاً حجم الاستياء "الإسرائيلي" من نجاح حركتي فتح وحماس في توقيع اتفاق المصالحة؛ فحالة الانقسام الفلسطيني وفرت "لإسرائيل" القدرة على الاستفراد بحركة حماس في غزة؛ حيث شددت حصارها على غزة، وشنت عدوانها الكبير في 2008- 2009م، وما يزال الاستهداف متكرراً للقطاع. (فلسطين أون لاين، 2011/5/4)

وكذلك الحال بالنسبة لمنظمة التحرير وحركة فتح؛ حيث أضعفت "إسرائيل" قدرتها على المناورة وشككت في شرعيتها؛ الأمر الذي سهل عليها الذهاب بعيداً في الاستيطان وتهويد القدس وطرد سكانها الفلسطينيين.

لقد كان الرد "الإسرائيلي" على اتفاق المصالحة هستيرياً، حيث تخلى كبار المسئولين "الإسرائيليين" عن أبسط متطلبات اللياقة السياسية، وقاموا بكيل الاتهامات الفجة لرئيس السلطة، محمود عباس، وقد خيره نتياهو بين التصالح مع حماس، والعلاقات مع "إسرائيل"، في حين لم

يتردد وزير خارجيته أفيغدور ليبرمان، بالتهديد بحبس عباس في الضفة الغربية على غرار ما فُعل بياسر عرفات. (النعامي، 2011/5/4)

لذلك من المتوقع أن تسعى "إسرائيل" لوضع العراقيل أمام المصالحة، لإفشالها، من خلال الإجراءات التالية: (الأشعل، 2011/5/4)

1. عرقلة أو منع تسليم أموال الضرائب الفلسطينية إلى الحكومة القادمة.
2. فرض حصار مالي على بنوك قطاع غزة.
3. التأثير بشكل غير مباشر على الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، عبر فرض قيود على حرية الحركة، لضرب عمل المرافق الاقتصادية، إلى جانب المس بالعمل في كثير من المشاريع الإنشائية، ومشاريع البُنى التحتية التي بُدئ بتنفيذها في كثير من مناطق الضفة الغربية.
4. سحب الامتيازات الممنوحة لبعض قيادات حركة فتح في الضفة الغربية مثل بطاقة VIP ... الخ.
5. اعتقال بعض قيادات حركة فتح بالضفة الغربية خلال المرحلة القادمة.
6. تحريك عملائها في محاولة لاستهداف بعض قيادات فتح وحماس لإشعال الموقف الميداني.
7. تصعيد الأوضاع الميدانية في قطاع غزة، واستثمار حالات إطلاق القذائف الصاروخية من القطاع لتبرير العدوان عليه. (النعامي، 2011/5/4)
8. عرقلة عمل الحكومة الانتقالية بأشكال مختلفة.
9. التنصل نهائياً من عملية السلام بحجة أنه لا يوجد شريك فلسطيني. (حماد، 2011/5/9)

ثالثاً: عراقيل دولية.

هناك العديد من الأطراف الدولية لا يروق لها اتفاق الفلسطينيين، واستعادتهم لوحدتهم، وتأتي الولايات المتحدة على رأس هذه الأطراف، التي كان ردها باهتاً على إعلان المصالحة الفلسطينية، بل طالبت الحكومة القادمة بالاعتراف بـ"إسرائيل".

كما انتقد الرئيس أوباما المصالحة الفلسطينية، وشدد على حماية أمن "إسرائيل"، كما وحذر الفلسطينيين من الذهاب إلى مجلس الأمن من أجل الحصول على اعتراف بالدولة، وأكد أن مسعاهم سيبوء بالفشل. (الجزيرة، 2011/5/19)

من المتوقع أن تتعرض الحكومة الانتقالية للعديد من العراقيل الدولية التي يمكن إجمال أهمها على النحو التالي: (الأشعل، 2011/5/4)

1. منع وصول الأموال إلى الحكومة الفلسطينية.
2. عدم الاعتراف بالحكومة دولياً والتضييق عليها كما حدث مع حكومة الوحدة الوطنية.

3. إطلاق المفاوضات من جديد من أجل استعادة فتح إلى المربع "الإسرائيلي"، وترك المصالحة الوطنية مع حماس.
4. زرع الفتنة في داخل صفوف الحكومة من خلال الاعتراف بوزراء وعدم الاعتراف بوزراء آخرين.
5. تحريك قيادات الأجهزة الأمنية المرتبطة بالأجندات الخارجية، لممارسة أعمال من شأنها إعاقة تنفيذ اتفاق المصالحة على الأرض، وتعطيل قرارات الحكومة، كما حدث مع الحكومة العاشرة، أو لارتكاب أعمال أمنية من شأنها تفجر الموقف وتعطيل المصالحة.

السؤال الخامس: ما ضمانات تنفيذ المصالحة؟

لا يمكن التعويل على ضمانة بعينها؛ لتكون كفيلة بإنجاح المصالحة الفلسطينية كما حدث في الاتفاقات السابقة؛ فنجاح المصالحة هذه المرة يحتاج إلى ضمانات كثيرة، وأهم هذه الضمانات يجب أن يكون فلسطينياً، إضافة إلى الضمانات العربية؛ لأن الفشل ستكون عواقبه وخيمة على الشعب الفلسطيني، على الطرف الذي سيتسبب فيه. (قاسم، 2011/4/28- يوسف، 2011، 18- 70) **ويمكن إجمال أهم الضمانات على النحو التالي:**

1. صدق النوايا من قبل الطرفين في التوجه نحو مصالحة حقيقية، لا أن يكون الذهاب إلى المصالحة مناورة سياسية، أو هروباً من أزمة داخلية.
2. تحديد سقف زمني لإنجاز كافة الملفات.
3. إبعاد العناصر التوتيرية التي ترى مصلحتها في بقاء الانقسام.
4. تمهيد كافة الأجواء السياسية والاجتماعية لتنفيذ بنود الاتفاق، ويتم ذلك من خلال الآتي:
   - تعزيز ثقافة الوحدة في المؤسسات الإعلامية التابعة للطرفين، والابتعاد عن التحريض.
   - تعبئة العناصر التنظيمية الفاعلة من الطرفين باتجاه المصالحة وقبول الآخر.
   - إعادة تأهيل وتدريب العناصر القيادية للطرفين اللذين سيعملان معاً من خلال دورات تدريبية مشتركة، ويمكن أن تقوم الدول العربية، ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بذلك باقتدار.
5. تعزيز نزاهة الوسيط المصري في الإشراف على تنفيذ بنود الاتفاق، الذي سيكون الضامن الخارجي الأهم.
6. المساعدة العربية في توفير الأموال اللازمة للحكومة، التي قد تكون حجر عثرة في وجه المصالحة نظراً لحجم العراقيل التي قد تعترضها.
7. الرقابة الشعبية على الطرفين من أجل إقفال الطريق أمام كل من يحاول التراجع عن المصالحة.

8. استمرار الأجواء الثورية المتصاعدة في الوطن العربي، التي تصب نتائجها في مصلحة القضية الفلسطينية.
9. قدرة الطرفين على اختيار عناصر اللجنة الأمنية، التي يتوجب عليها معالجة أكثر الملفات تعقيداً في المصالحة، ألا وهو الملف الأمني. (مناع، 2011/4/26)

من المتوقع أن تواجه اللجنة الأمنية الكثير من القضايا الصعبة، التي يمكن شرحها على النحو التالي:

القضايا الأمنية السياسية.

تتمثل في تحديد مهام الأجهزة الأمنية، ومرجعيتها القانونية، وصياغة عقيدتها العسكرية، مع وضع تصور واضح لمدى تطبيق تلك المهام في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن إشكالية الأجهزة الأمنية الأكبر هي في أسباب نشأتها، وهي غياب العقيدة العسكرية. (حبيب، 2010)

فمنذ نشأتها عام 1994م والأجهزة الأمنية الفلسطينية تعاني من غياب واضح للهدف الذي أُنشئت من أجله، فقد تحولت تلك الأجهزة في السنوات السابقة إلى إقطاعيات أمنية، مما أدى إلى انعدام ولاء وانتماء عناصرها لها، نظراً لغياب الأجندة الوطنية الحقيقية، واعتبار الكثير من أبنائها بأن عملهم لا يعدو عن كونه تنفيذاً لأجندة الاحتلال في الملاحقة الأمنية لعناصر المقاومة الفلسطينية، وكل من يحاول تهديد الأمن "الإسرائيلي"، في حين يقف هذا العنصر عاجزاً أمام أي اعتداء "إسرائيلي" على أبناء شعبه، بل أكثر من ذلك، فقد أصبح هو عرضة للتهديد والقتل "الإسرائيلي"، دون أن يمتلك القدرة على الدفاع عن نفسه، بل يطلب منه في تلك الحالات الانسحاب من مكانه، أو حتى إلقاء السلاح، الأمر الذي عزز روح الهزيمة والتخاذل في صفوف عناصر الأجهزة الأمنية، وهو ما انعكس سلباً على عملها، وأصبحت حالة الفلتان الأمني هي السائدة في المجتمع الفلسطيني.

وفي ظل خصوصية بقاء الاحتلال "الإسرائيلي" في الضفة الغربية، وحصاره، واستهدافه المتكرر واليومي لقطاع غزة؛ فمن الطبيعي أن تبقى الأذرع المسلحة لفصائل العمل الوطني عرضة للتطورات الميدانية، وعلى تماس واحتكاك مباشر مع الاحتلال، وهذا الأمر يتطلب بناء عقيدة أمنية ذات شقين:

- **الشق الأول**: يتعلق بعمل الأجهزة الأمنية الرسمية، ويجب أن يحدد أربعة أمور، هي: علاقة الأجهزة الأمنية مع الجمهور، علاقة الأجهزة الأمنية بالمقاومة الفلسطينية، علاقة الأجهزة الأمنية ببعضها، علاقة الأجهزة الأمنية بالاحتلال، وما هو مستقبل التنسيق الأمني.
- **الشق الثاني**: يتعلق بالمقاومة الفلسطينية، ويجب أن يحدد أربعة أمور، هي: علاقة المقاومة بالاحتلال، علاقة المقاومة بالأجهزة الأمنية الرسمية، علاقة المقاومة بالجمهور والوضع الداخلي، علاقة المقاومة ببعضها.

القضايا الأمنية الإدارية.

لا تقل هذه القضايا في الأهمية عن السابقة؛ فقد كانت أحد أسباب تفجر الأوضاع في قطاع غزة وسبباً رئيسياً في صراعات قادة الأجهزة الأمنية سابقاً قبل عام 2006م. **وتتمثل هذه القضايا فيما يلي**:

1. تنظيم إجراءات الهيكلة الثابتة للأجهزة الأمنية، التي كانت دائماً تمثل قضية كبرى، حتى قبل مشاركة حركة (حماس) في العمل السياسي.
2. تحديد صلاحيات ومهام كل جهاز. (جنيف، 2009)
3. تحديد علاقة السلطة السياسية بالأجهزة الأمنية، فأي الأجهزة الأمنية ستتبع للرئيس، وأيها سيتبع لوزير الداخلية، وهل وزير الداخلية وزير للداخلية فقط، أم أنه وزير للداخلية والأمن الوطني، وهل سيبقى منصب مدير عام الأمن الداخلي حاجزاً لوزير الداخلية أمام تنفيذ صلاحياته، مثلما كانت الحال في الحكومة العاشرة، الأمر الذي دفع وزير الداخلية الأسبق سعيد صيام إلى إنشاء القوة التنفيذية التي أُثير حولها الكثير من الجدل. (حبيب، 2010)

القضايا الأمنية داخل الأجهزة الأمنية.

تحوي هذه القضايا عدداً كبيراً من التفاصيل التي تتمثل في: معالجة الخلافات الميدانية، والفنية للعناصر والضباط في ظل عملية المصالحة، التي ستشمل عملية دمج الأجهزة الأمنية التابعة للحكومتين في غزة والضفة الغربية؛ لأن إهمال تلك التفاصيل التي قد يراها البعض غير معقدة؛ ربما سيكون أحد أهم عوامل انهيار المصالحة، إذا لم يتم أخذها بعين الاعتبار. (حبيب، 2010)

النتائج:

من خلال البحث والتحليل، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها على النحو التالي:

1. إن تحقيق المصالحة ممكن في ظل التغير الإيجابي للنظام السياسي العربي.
2. إن المجتمع الفلسطيني هو الضمانة الأهم للمصالحة الفلسطينية، بعد أن عبر الطرفان عن استعدادهما لتطبيق الاتفاق.
3. إن حالة الحذر التي يُبديها الشارع الفلسطيني تجاه اتفاق المصالحة حالة طبيعية ناتجة عن ما تجسد في الذاكرة الفلسطينية من حالات فشل رافقت الاتفاقات السابقة، وأن هذه الحالة ستزول تدريجياً مع ظهور نتائج الاتفاق على الأرض.
4. اندفاع حركتي فتح وحماس نحو إنهاء الانقسام وتوقيع اتفاق المصالحة لم يكن دافعاً ذاتياً فقط، بل لعبت التغيرات السياسية العربية، وخصوصاً تغير النظام المصري، دوراً مهماً في دفع الطرفين لإنهاء الانقسام، وقد ثبت بأن حالة الانقسام التي ألمت بالشعب الفلسطيني كانت، في بعض جوانبها، انعكاساً مباشراً لحالة الانقسام العربي.
5. أثبتت الأحداث المتراكمة في ملف المصالحة الفلسطينية، بأن الوسيط المصري السابق لم يكن وسيطاً نزيهاً يسعى للإصلاح، بل كان منحازاً لطرفٍ على حساب آخر؛ لذلك لم تتحقق المصالحة، ولكن عندما توفر الوسيط المتوازن الذي راعى مصالح الشعب الفلسطيني، تم إبرام اتفاق المصالحة.
6. "إسرائيل" أكبر المستفيدين من حالة الانقسام الفلسطيني، فقد استطاعت أن تنفرد بالطرفين، فصعدت الوضع الأمني في قطاع غزة واستهدفت حماس والمقاومة بالعمليات العسكرية، وشككت في شرعية المفاوض الفلسطيني؛ الأمر الذي سهل عليها توسيع نطاق الاستيطان في الضفة الغربية، وتصعيد عمليات تهويد القدس وطرد سكانها الفلسطينيين؛ لذلك لم تدخر جهداً في سبيل إفشال المصالحة، من خلال أساليب مباشرة وغير مباشرة، وستعمل دون كلل على توتير الساحة الفلسطينية من خلال تنفيذ بعض العمليات الاستخبارية، التي ستستهدف بعض القيادات من الطرفين، واتهام عناصر كل طرف بارتكابها، كما ستلجأ إلى تكثيف الإشاعات والحرب النفسية لزعزعة ثقة المواطنين عموماً، وتشكيك أبناء الحركتين في جدوى المصالحة.
7. العناصر المحلية المتضررة من المصالحة لن تدخر جهداً لإفشالها، وستسعى جاهدة إلى استثمار أي حالة خلاف لتفجير الوضع الميداني لاستعادة الانقسام.

التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

1. على حركتي حماس وفتح، التوجه بنوايا صادقة نحو التطبيق الأمين لاتفاق المصالحة، ومن الطبيعي أن تقدم الأطراف تنازلات متبادلة في البرامج المشتركة للعمل الوطني ما دام ذلك لا يشكل مساساً بالحقوق والثوابت الفلسطينية.
2. على حركتي فتح وحماس، كبح جماح العناصر التوتيرية من أبنائهما، والتركيز على عملية تثقيف واسعة لشرح أهمية المصالحة لكل الأطراف، من أجل تفويت الفرصة على المتربصين، وللحفاظ على الثوابت الفلسطينية والدم الفلسطيني.
3. الضرب بيد من حديد على كل من يسعى للتخريب أياً كان انتماؤه السياسي.
4. على حركتي حماس وفتح، الإسراع في إنجاز ملف الإصلاح الاجتماعي؛ لاستعادة اللحمة الشعبية؛ لأن إنجاز هذا الملف سيشكل دعامة مهمة للمصالحة، ورافعة جدية للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.
5. على المجتمع الفلسطيني أن يبقى يقظاً، ولا يسمح لأيٍ من الطرفين بالتراجع عن خيار المصالحة من خلال الأساليب والأدوات الشعبية المدنية.
6. على المجتمع الفلسطيني أن يساهم مساهمة فاعلة للمساعدة في إنجاز ملف الإصلاح الاجتماعي، لإنهاء حالة الانقسام الشعبي.
7. دعوة العائلات الكريمة المكلومة التي فقدت أبناءها في أحداث الاقتتال السابقة، أن تتعالى على جراحاتها، وأن تضع مصلحة الوطن والشعب فوق كل مصلحة، وأن تبدي كل تعاون مع لجان الإصلاح التي ستتولى مهمة إنهاء الثارات والدموم.
8. على جميع الأطراف الفلسطينية أن تسعى لأن يكون اتفاق المصالحة خطاً دفاعياً منيعاً للحفاظ على الحقوق والثوابت الفلسطينية، ولا يكون مدخلاً لأي تنازل.
9. إعلان ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين للشعب، ويجب أن لا يبقى وراء الكواليس لأن ذلك سيساعد على مراقبة الأطراف، وتحديد أوجه التقصير والمراوغة حال وقوعها.

المراجع

أولاً: الكتب.

1. جنيف؛ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (2009): **نحو مصالحة وطنية فلسطينية**، دراسة، جنيف، سويسرا.
2. يوسف؛ أحمد (2011): **مذكرة النصيحة- رسائل مفتوحة إلى القيادات السياسية والحركية للشعب الفلسطيني، أوراق سياسية (4)**، بيت الحكمة، غزة، فلسطين.

ثانياً: الدراسات والأبحاث.

3. الجزيرة؛ مركز الدراسات (2011/5/4): **اتفاق فتح وحماس: عودة " الشقيقة الكبرى"**، دراسة، الرابط على الإنترنت، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ED2A22C3-45FF-46B6-91B8-16610563A547.htm
4. الجزيرة؛ مركز الدراسات (2010/11/22): **مصير جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية**، دراسة، الرابط على الإنترنت، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F9901C79-0134-4A30-9E6A-C8E7A8346540.htm
5. الجزيرة؛ مركز الدراسات (2011/4/3):"**إسرائيل" والمقاومة: التهدئة مصلحة مشتركة**، دراسة، الرابط على الإنترنت، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/015FF7C8-6C7C-4676-87D0-A19F5D2B4C69.htm
6. المدهون؛ محمد (2010/11/10): **رياح المصالحة**، دراسة،الجزيرة نت، الرابط على الإنترنت، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A84C53FF-CE87-4DE5-A4D6-66F2B1CEE3D5.htm
7. النعامي؛ صالح (2011/5/4): "**إسرائيل" وإفشال المصالحة الفلسطينية**، دراسة، الرابط على الإنترنت، http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/7828F51D-FB50-4F9E-BBF0-1585FEFFBAB7.htm
8. بسيسو؛ مؤمن (2011/10/26): **آفاق المصالحة الفلسطينية**، الجزيرة نت، الرابط على الإنترنت، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AD54B0A4-245E-479F-AE9B-40308C3D7042.htm
9. حبيب؛ إبراهيم (2010): **إشكاليات الإصلاح الأمني الفلسطيني والأسئلة الشائكة**، دراسة، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، جنيف.

10. شفيق؛ منير (2010/1/20): **مصر والمصالحة الفلسطينية**، الجزيرة نت، دراسة، الرابط على الإنترنت، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/024F61CA-AF52-4B0D-ADA7-51DE6797FE02.htm

11. قاسم؛ عبد الستار (2011/4/28): **الفلسطينيون بين المصالحة ونفض البيت**، دراسة، الجزيرة للدراسات. الجزيرة نت، الرابط على الإنترنت، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B88A007A-1192-4E93-AA09-279E04FCF193.htm

12. مناع؛ معين (2011/4/26): **التقدير الاستراتيجي** (29): **المصالحة بين فتح وحماس.. التطورات والاحتمالات**، دراسة، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، الرابط على الإنترنت، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=141501

13. TiDA Synthesis Report, HOW ISLAMISTS GOVERN: LESSONS FROM GAZA, January 2011.

ثالثاً: صحف ووكالات أنباء.

14. أبو ردينة؛ نبيل (2011/4/28): **الحكومة المرتقبة ستكون مستقلة لا تنتمي لفتح أو حماس**، وكالة سما للأنباء، رام الله، فلسطين.

15. أبو مرزوق والأحمد؛ موسى وعزام (2011/4/27): **نزف لشعبنا نبأ التوقيع على المصالحة الوطنية**، متابعات إعلامية، صحيفة الأخبار، القاهرة، الرابط على الإنترنت، http://www.akhbarelyom.org.eg/elakhbar/detailze.asp?field=news&id=35950

16. الجزيرة؛ القناة الفضائية (2011/5/19): **خطاب الرئيس الأمريكي باراك أُوباما**، نقل مباشر من واشنطن، قطر.

17. الجزيرة؛ القناة الفضائية (2011/3/5): **العربي يحذر "إسرائيل" من أي عدوان على غزة**، نشرة الأخبار، قطر.

18. الجزيرة؛ القناة الفضائية (2011/1/28): **برنامج كشف المستور**، قطر، الرابط على الإنترنت، www.aljazeera.net/.../91349EA0-3E28-4037-8D3E-54A0EADE6C9D.htm

19. الشعب؛ صحيفة (2011/4/30): **مصر ستفتح معبر رفح**، القاهرة، الرابط على الإنترنت، http://www.alshaab.com/news.php?i=27826

20. القناة؛ صحيفة (2011/4/30): **حماس ترحب بتصريحات نبيل العربي حول معبر رفح**، الرابط على الإنترنت، http://www.alqanat.com/news/shownews.asp?id=123965

21. الأشعل؛ عبد الله (2011/5/4): **المصالحة الفلسطينية بداية طيبة والخشية عليها من "إسرائيل"**، وكالة قدس برس، منقول عن مركز الزيتونة للدراسات، الرابط على الإنترنت، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=2334&a=142235

22. بشارة؛ عزمي (2011/5/9): **المصالحة الفلسطينية**، لقاء على قناة الجزيرة الفضائية مع المذيعة ليلى الشيخلي للتعليق على توقيع اتفاق المصالحة بالقاهرة، قطر.

23. حماد؛ نمر (2011/5/9): **السلطة تتعرض لضغوط غير مباشرة نتيجة للمصالحة**، وكالة القدس الآن. الرابط على الإنترنت، http://alqudsalaan.com/news/index.php?news=2626

24. سما؛ وكالة إخبارية (2011/5/6): **النص الكامل لتفاصيل اتفاق المصالحة وما تضمنه من تفاهمات**، رام الله ، فلسطين، الرابط على الإنترنت، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=142332

25. عباس؛ محمود (2010/1/6): **برنامج لقاء خاص، قناة الجزيرة الفضائية**، مقدم البرنامج محمد كريشان، قطر.

26. فلسطين؛ أون لاين (2011/5/4): **احتفال توقيع المصالحة بالقاهرة**، الرابط على الإنترنت، http://www.felesteen.ps/index.php?page=details&nid=19573

27. فلسطين؛ شبكة للحوار (2011/5): **فياض- حكومتي مديونة بملياري دولار خلال الأربع سنوات الماضية**، الرابط على الإنترنت، http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=7972

28. مشعل؛ خالد (2011/3/24): **مطالب حماس بين القمة العربية والمصالحة**، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة الفضائية، مقدم البرنامج أحمد منصور، قطر.

29. هنية؛ إسماعيل (2011/5/5): **خطاب إسماعيل هنية عقب إعلان المصالحة**، الثقافي، منقول عن فضائية العالم، إيران، الرابط عبر اليوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=S1wsGJz7w9E